وجوب التثبت في نقل السنة

بقلم: جلال راغون

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أما بعد: فمن البدهيات الشرعية أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي. ومن المقرر عند العلماء الحقيقيين أنه لا يجوز الاستدلال بالحديث في أي مجال من المجالات إلا إذا كان مقبولاً عند الحديث. والملاحظ في عصرنا هذا قلة العناية بهذا الجانب بحيث تجد الكثيرين ينقلون الحديث، ويستدلون به دون معرفة بمرتبته. وبهذا فقد يساهمون في نشر الكذب على رسول الله ﷺ إذا كان الحديث موضوعاً وهم لا يدركون ذلك.

ولنظرًا لخطرة هذا السلوك فقد أحببت أن أذكر بضرورة التثبت في نقل السنة انطلاقاً من قوله ﷺ: "من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين".
 Тур ديج الحديث:

ورد هذا الحديث عن ثلاثة من الصحابة - رضي الله عنهم - حسب ما وقفت عليه: سمرة ابن جندب، والغيرة بن شعبة، وعلي بن أبي طالب.

أما حديث سمرة بن جندب:

فكان رواه عنه التابعي الجليل عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عيسى الكوفي، وهو نقص وقد أخرجه للجماعة.

ورواه عنه الحكم بن عتبة، أبو محمد الكوفي، وهو تابعي نقص ثبت: إلا أنه ربما دلس. وقد أخرجه للجماعة.

ورواه عنه أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج، أبو بسطام الواسطي ثم البصري: وقد أخرجه للجماعة أيضًا.

وقد ورد عنه هذا الحديث من طرق منها:

1- رواية وكيع بن الجراح، أبو سفيان الكوفي، وهو نقص حافظ أخرجه للجماعة.

ورواية وكيع أخرجهها أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأدب: ما ذكر من علامة النقاف.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخرجه كل من مسلم في مقدمة صحيحه وابن ماجه في مقدمة السن.

إسناد صحيح رجال الشيخين، ومنه الحكم بن عتبة لا تضرّ لأنه قليل التدليس.

وروى عنه شعبة وهو أعلم الناس وأحفظهم لحديث الحكم.

مصادر:

(1) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج. 1، ص 33. ط دار الكتب العلمية بيروت، ط: 1415 هـ. بتقديم مصطفى عطا.

(2) التقرير، ج. 1، ص 388. دار الكتب العلمية بيروت، ط: 1413 هـ. بتقديم مصطفى عطا.

(3) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج. 2، ص 323. التقرير، ج. 1، ص 388.

(4) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج. 2، ص 418. التقرير، ج. 1، ص 388.

(5) ج. 1، ص 125. بشرح النووي.

(6) ج. 24، ص 15. نسخة محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

(7) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج. 2، ص 5. التقرير، ج. 1، ص 323.

(8) تذكر الحديث ابن حجر في الطبقتين الثانية من القدسيين، انظر طبقتين المدنين، ص 27، ط دار الصحوة القاهرة، ط: 1407 هـ.

(9) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج. 4، ص 312.
2 - رواية أبي داوود الطيالسي صاحب المسند. فقد رواه عن شعبة في المسند(1).
3 - رواية محمد بن جعفر، أبو عبد الله البصري المعروف بُنُذَر(2) ثقة مجمع عليه(3)
و روايته آخرجهما ابن ماجه(4) من طريق أبي بكر محمد بن بشار البصري المعروف بَنْتُدار(5)
و هو ثقة مجمع عليه(1).
4 - رواية الحسن بن موسى الأشيب: أبو علي البغدادي وهو ثقة مجمع عليه(7). وروایته
آخرجهما ابن ماجه(8) من طريق أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي، ثقة
مجمع عليه(5).

فحديث سمرة بن جندب حديث صحيح آخرجه أبو داوود الطيالسي في المسند، وأبو بكر بن
أبي شيبة في الصنف، وسلم في مقدمة صحیحه، وابن ماجه في سننها. ولخرجة أيضاً الإمام
أحمد في المسند(11) وابن حبان في صحيحه(10) وابن عبد البر في مقدمة التمديد(12)
والطحاوي في مسائل الآثار(13).

وأما حديث الغيرة بن شعبة:

فقد رواه عنه أبو نصر ميمون بن أبي شبيب الكوفي، وهو صدوق كثير
الإرسال. وقد آخرجه له البخاري في الأدب المفرد، وسلم في مقدمة صحیحه،
و أصحاب السن الأربعة(14). ورواه عنه أبو يحيى حبيب بن أبي ثابت
الكوفي. وثابث أيضاً وهو ثقة كثير الإرسال والتدليس. أخرجه له الجماعة(15).

(1) ج 1، ص 121.
(2) قبه بذلك ابن جريج: لأنه كان يكثر التشبيب عليه، وأهل الحجاز يسمعون المشغب غنذاً (شرح النووي على مسلم،
ج 1، ص 15).
(3) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 9، ص 51، والتقريب، ج 2، ص 63.
(4) ج 39، ج 1، ص 15.
(5) هذه قصة معروفة في هذه القانون وهو أصل ديوان الخراج، لقب بذلك لأنه كان بنداً في الحديث جمع حديث بلده.
(6) انظر تذكرة الإحسان للحويني، ج 1، ص 254.
(7) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 9، ص 58، والتقريب، ج 2، ص 58.
(8) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 2، ص 296، والتقريب، ج 1، ص 210.
(9) ج 1، ص 15.
(10) ج 1، ص 192.
(11) ج 1، ص 244، والتقريب، ج 2، ص 100.
(12) ج 1، ص 192.
(13) ج 1، ص 161، bậtحق شبيب الأرناؤوط.
(14) ج 1، ص 41، ط المغرب.
(15) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 10، ص 474، والتقريب، ج 2، ص 233.
(16) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 2، ص 114، والتقريب، ج 1، ص 183.
ورواه عنه كل من شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري أبو عبد الله الكوفي
أمير المؤمنين في الحديث مجمع عليه(1). وقد أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه(2) روايتهما معًا من طريق أبي
بكر بن أبي شيبة عن وكيع بن الجراح عنهما.
وهو إسناد حسن رجاله ثقات رجال الشيخين ما عدا ميمون بن أبي شيبة
إنه صدوق كما تقدم. ولم يصرح حبيب بن أبي ثابت بالسماع في رواية
مسلم، وورد التحريج بذلك في رواية أبي داود الطيالسي في المسند(3).
وأخبر رواية سفيان فقط من طريق وكيع بن الجراح الإمام أبو بكر بن أبي
شيبة في مصنفه(4).

ورواه عنه كل من شعبة أيضًا عن سمرة كما تقدم.
ورواه عنه الحكم بن عتبة الذي تقدم في حديث سمرة.
ورواه عنه كل من الأعمش ومحمد بن أبي ليلى.
أما الأعمش فهو الحافظ أبو محمد سليمان بن مهيران الكوفي، وهو ثقة مدلس. وقد أخرج له
الجماعة(5). روايته عن الحكم بن عتبة ضعيفة كثرة الأوهام كما ذكر ذلك الإمام علي بن الدين(6).

(1) في مدونة ابن حجر: التهذيب، ج 6، ص 210، والتربت، ج 1، ص 371.
(2) ج 1، ص 62 بشرح النووي(3) ج 94 – 95.
(3) ج 146، ج 216.
(4) ج 1، ص 125.
(5) كتاب العلم بأن ما جاء فيهم روى حديثًا وهو يرى أنه كتب ح 2662 نسخة شاكر، ط دار الفكر، تحقيق كمال
يوسف الحوت.
(6) هو محمد بن بشار تقدم. انظر، ج 2.
(7) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 6، ص 247، والتربت، ج 1، ص 592.
(8) ج 175.
(9) ج 1، ص 176.
(10) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 8، ص 201 والتقريب، ج 1، ص 392.
(11) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج 3، ص 347.
ورواية الأعشم أخرجها ابن ماجه في سنن(1) من طريق عنثمان بن أبي شيبة(2) أبو الحسن الكوفي وهو ثقة حافظ أخرج له الجماعة ما عدا الترمذي، وهو صاحب المسند والتفسير وأخو الحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة(3).

عن محمد بن فضيل(4) أبي عبد الرحمن الكوفي صاحب التصانيف وهو مجمع عليه، عن الأعشم.

ومن طريق عنثمان بن أبي شيبة به، أخرج عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند.

وقد صحح هذا الإسناد كل من الشيخ أحمد شاكر(5) - رحمه الله - والشيخ شعيث الأرناؤوط(6) - حفظه الله - وهذا تسامل منهما؛ فإن هذا الإسناد له ثلاث علل:

الأولى: عنترة الأعشم وهو مدرس.

الثانية: ضعف رواية الأعشم عن الحكم.

الثالثة: مخالفته لشخصية. فالأعشم رواه عن الحكم عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب، فجعله من مسند علي، وخالفه شعبية فرواه عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سمرة بن جندب، فجعله من مسند سمرة، وشعبية كما ذكر العلماء أثبت في الحكم من الأعشم(7) وبذلك تقدم رواية شعبية عن الأعشم. وقد ذكر الإمام الترمذي في جامعه(8) أن رواية شعبية أصح عند المحدثين من رواية الأعشم.

- وأما محمد بن أبي ليلى فهو أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة، وهو صدوق سيئ الحفظ جداً، وقد أخرجه له الأبي(9).

(1) ج 40، ج 1، ص 15.
(2) ؛ الحافظ ابن حجر: التدريب، ج 7، ص 132، والتقريب، ج 1، ص 264.
(3) ؛ ولاهما إلا ثالث وهو القاسم إلا أنه ضعيف، وهو أكبرهم. انظر الضعفاء للنسائي، ص 201.
(4) ؛ الحافظ ابن حجر: التدريب، ج 9، ص 149، والتقريب، ج 2، ص 125 - 126.
(5) ؛ الحافظ ابن حجر: التدريب، ج 6، ص 174.
(6) ؛ الحافظ ابن حجر: التدريب، ج 4، ص 132.
(7) ؛ الحافظ ابن حجر: التدريب، ج 5، ص 36، نسخة شاكر، ط دار الفكر، بدون تاريخ.
(8) ؛ الحافظ ابن حجر: التدريب، ج 9، ص 260، والتقريب، ج 2، ص 105.
فوق الحديث:

لكي نبين المقصود من هذا الحديث الشهير وما يستفاد منه، فلا بد من الإشارة إلى ما يتعلق بأهم ألفاظه من حيث الرواية واللغة.

ففي معظم طرق هذا الحديث ورد بلفظ: "من حدث عن النبي ﷺ". وفي رواية أحمد عن سمرة، ورواية أبي داود الطيالسي عن سمرة وعن المغيرة "من روى عن حديثي"، والمغني واحد، والمقصود: من نسب حديثاً إلى رسول الله ﷺ، ونقله عنه بأي وجه من الأوجه.

وقوله ﷺ: "يرى" يحمل أن يكون بضم اليمين، ويحتتم أن يكون بفتحها. ولم أقف على ضبط هذه الكلمة من حيث الرواية حسب ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث. وقد ذكر الإمام النووي - رحمه الله - في شرحه على صحيح مسلم (1) أنه ضبطها بضم الياء وهو المشهور.

كما قال:

فإذا كانت بضم الياء فمعناها يُظلَّن. وقول رأى إذا أريد به الظن ففضاءه يكون ملازمًا للمجهول. فلم يأت مضارع رأى بمعنى الظن إلا مجهولاً. أقول مثلًا: أرى زيدًا عامًا أي أظنه عالماً.

(1) ج 38 ح 1 ص 14.
(2) الحافظ ابن حجر: التهذيب، ج 331 والتقريب، ج 1 ص 704.
(3) ج 88 ح 64.
وإذا كانت بفتح البياء فمعناها علم. فال детскية القليلة معناها العلم حقيقي وقد تطلق على الظلم مجرّاً. وقد جمع الله بين المعاني في قوله تعالى: {إنهم يرون بهداه ورآه فرآيه} {العارف: 6، 7} أي يظلونه وتعلمه.

وتأكد فيما بعد ما يستفاد من الحديث في كلتا الحالتين.

وقوله {فهي أحد الكاذبين} يحتل أن يكون بكسر البياء وفتح النون على الجمع، ويحتل أن يكون بفتح البياء وكسر النون على التثنية. والطرق التي وقفت عليها لم يرد فيها تحديد ذلك رواية. وقد ذكر الإمام النووي أنه ضبطه بكسر البياء وفتح النون على الجمع، وقال فإن هذا هو المشهور. ونقل عن القاضي عياض قوله: {الرواية فيه عهدنا: الكاذبين، على الجمع}.

وذكر النووي أيضاً {أن الإمام أبو نعيم الأصبهاني رواه في مستخرجه على صحيح مسلم عن حديث سمرة بصيغة التثنية واحتج به على أن الراوي له يشارك البادئ بهذا الكذب. ورواه أبو نعيم أيضاً من رواية المغيرة بالثنانية أو الجمع على الشكل}.

والمعنى متقارب في حالة التثنية فالقصود أن الراوي يشارك الكاذب في كذبه. وفي حالة الجمع فالقصود أن الروافد أحمد الكاذبين.

وفي رواية أبي داود الطيالسي عن سمرة وكذا الأخرى بن شعبة ورد الحديث بلغس {الاذاعة} بصيغة المبالغة وهي أبلغ في الزجر.

فبعد هذا البيان الذي ما يستفاد من الحديث في ضوء ما تقدم ذكره فالكلمة المحورية في هذا الحديث هي قوله تعالى: {برى}.

- فإذا كانت بفتح البياء بمعنى يعلم فإن من يسند حديث إلى رسول الله {وعلى أنه كذب ولا يبين ذلك فهو أحد الكاذبين على رسول الله} وقد أجمع العلماء على أنه لا تحل رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه. قال الحافظ ابن حجر: {وانتموا على تحرير رواية الموضوع إلا مقررتا ببيانه لقوله تعالى: من حدث عنني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد}

(1) حاشية المولى على الكودي، ص 70.
(2) شرح النووي على مسلم، ج 1، ص 14.
(3) المراجع السابق.
(4) شرح النووي على مسلم، ج 1، ص 65.
الراكبين، والكتب على رسول الله ﷺ من الكبائر: للحديث المتواتر: "من كذب على متعمدًا فليتبص مقصده من الناس. (1) وقال أبو محمد الجويني ود إمام الحرمين فكفر متعمد الكذب على رسول الله ﷺ(2) وتبعته على ذلك طائفة من العلماء منهم الإمام ناصر الدين بن المثير من أئمة المالكية(3).

أما إذا كانت في يديًا يعني يظن، فأصل الظن النكش مع ميل إلى أحد معتقده(4) والظن شرعًا نوعان (1) محمود: وهو الذي يستند إلى دليل. وأكثر أحكام الشرع مبني على غلبية الظن كالأقياس وخبير الواحد.


إذا علمنا هذا فإن من ينقل حديثًا عن رسول الله ﷺ وينسب إليه وهو يظن أنه كذب فإن كان هذا الظن يستند إلى دليل فيجب عليه أن يبين ذلك، إلا كان مساهما في نشر الكذب على رسول الله ﷺ.

أما إذا كان هذا الظن لا يستند إلى دليل: ففي هذه الحالة لا يحل له أن ينسب حديثًا إلى رسول الله ﷺ وهو لا يعلم مرتبتة; إذ قد يكون موضوعًا ولا يعلم. وقد ترجم ابن حبان

---

(1) نزهة النظر، ص 88 بتحقيق تور الدين النفي.
(2) استوعب طرقة وألفاظه السيوطي في "تحذير الخواص من أكاذيب القصاصين"، ص 77-119 تحقيق محمد الصباغ.
(3) نزهة النظر، ص 88.
(4) السيوطي: "تحذير الخواص من أكاذيب القصاصين"، ص 125.
(5) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، ج 1، ص 376.
(6) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، ج 16، ص 332.
(7) محمد فوز في الله الباجي: "المؤلف وال撅نج فيما تفق عليه الشيخان"، ج 3، ص 148، ط دار الحديث، القاهرة.
(8) ط 144، 481، ط دار الفكر بدون تاريخ.
لهذا الحديث يقوله: فضلًا ذكر إيجاب دخول النار لن نسب الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته(1). فتثبت لنا أن هذا الحديث النبووي الشريف بذلنا من نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ دون تثبت: إذ إن من يفعل ذلك قد يكون من الكاذبين على رسول الله ﷺ وهو لا يشعر.

فلا يوجد على المؤمن أن يثبت في نقل السنة النبوية. ولنا في الصحابة - رضي الله عنهم الأسوة الحسنة: فهم أول من تثبت في نقل السنة وقبولها. والأمثلة على ذلك كثيرة(2)

اقتصر على مثال واحد وهو الآتي:

- أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كان مذرور فقال: استذاذني على عمر ثلاثة فلم يؤذن لي فرجلت. فقال: ما منك؟ قلت: مستداذني ثلاثة فلم يؤذن لي فرجلت، وقال رسول الله ﷺ: "إذا استذاذني أهديك ثلاثة فلم يؤذن لي فرجلت".

فقال: والله لتقين عليه بنية. أنهكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبو بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقامت سمعه. فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك. هذا لفظ البخاري(3). وورد هذا الحديث من رواية أبي موسى الأشعري آخرها مسلم وغيره: ومما جاء فيها قول عمر:

"سبحان الله! إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت"(4).

ومما جاء في رواية مالك في الموطأ من حديث أبي موسى قول عمر له:

"أما إنني لم أنهمك. ولكني خشيت أن تتقول الناس على رسول الله ﷺ(5). فهذا مظهر من مظاهر تثبت الصحابة في قبول السنة. وعلى هذا النهج سار التابعون وأتباعهم مما أسهم في ظهور علم يعتبر مفخرة للأمة الإسلامية. إلا وهو علم أصول الحديث الذي يهتم بالأساس بنقد متن وإسناد الحديث لمعرفة ما ثبت منه مما لم يثبت. فهو حق ميزان السنة النبوية.

(1) الإحسان بتكبير صحيح ابن حبان. ج. 1. ص 212. بتحقيق شبيب الأرناؤوط.
(2) يراجع على سبيل المثال أصول الحديث لعجاج الخطيب. ص 88. ط دار الفكر بيروت. ط 1409هـ.
(3) كتاب الإستداذان باب التسليط والاستدادة ثلاثًا. فتح الباري. ج. 11. ص 26.
(4) صحيح مسلم. ج. 3. ص 1937. محمد فؤاد عبد الباقي.
(5) ابن الأثير: جامع الأصول. ج. 6. ص 383. بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط. ط دار الفكر. ط 1403هـ.
ولكي نثبت في نقل السنة يتبعين علينا دراسة هذا العلم وإتقانه وتطبيقه. بل ما أحوجنا إلى هذا العلم لنقد الأخبار بصفة عامة، وبذلك نتجنب أنفسنا مزائل متعددة.

وخير ما أختمت به هذه الدراسة المتواضعة نص هام للحافظ ابن حجر له صلة بموضوعنا؛ حيث قال - رحمه الله - (١): "سبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنة أو بحديث من المسانيد واحد؛ إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة. فهذا الاحتاج إن كان متائاماً لمعرفة الصحيح من غيره فليس له أن يحتج بحديث من السنة من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته. كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط عالمًا بذلك. وإن كان غير متائلاً لدرك ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان خرج في الصحيحين، أو صرح أحد من الأمئة بصحته، فله أن يقلي في ذلك وإن لم يجد أحدًا صحيحه ولا حسنى فما له أن يقدم على الاحتاج به فيكون كحاطب ليل، فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر.

فالتزام هذا السبيل خطوة للثبت في نقل السنة. وفقنا الله لتحقيق ذلك وللعمل بسنة رسوله ﷺ. أمين وحمد لله رب العالمين.

(١) الذك في كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٤٩ تحقيقات ربيع بن هادي.

البيان